اقتباس: محمود. نجوان. هـ. (٢٠٢٣). حوكمة الأمن المائي العراقي في ظل المتغيرات الإقليمية. مجلة دراسات إقليمية. ١٧ (٥٨). ٩٥-١٢٢:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.142188.1164

حوكمة الأمن المائي العراقي في ظل المتغيرات الاقليمية

م.م. نجوان هاني محمود
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل
nahjwanhani@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/٧/٢٧ القبول: ٢٠٢٣/٨/٣١ النشر: ٢٠٢٣/١٠/١

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن اسباب قلة المياه في نهري دجلة والفرات في العراق، ومعرفة مدى اسهام الدول المجاورة بما يعانيه العراق من شحة في المياه، والتعرف على امكانية تطبيق معايير الحوكمة المائية في العراق. وتكمن أهمية البحث في أنه يعالج مشكلة معاصرة تتمثل بانعدام الامن المائي واستغلال دول الجوار حصة العراق من الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من خلال بناء السدود والمشاريع وتغيير مسار الانهر الرافدة داخل اراضيها متخطية بذلك الاتفاقيات الدولية. يتألف البحث من محورين اساسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها اهم الاستنتاجات ومجموعة من التوصيات، اذ تناول المحور الاول الحوكمة والامن المائي(اطار مفاهيمي) اما المحور الثاني يوضح مسارات الحوكمة المائية لتحقيق الامن المائي في العراق. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث أن العراق لا يمكنه تغير موقعه الجغرافي ولا اختيار محيطه لكنه يستطيع ان يستغل نقاط القوة التي يتمتع بها من اجل الحصول على حقوقه في المياه من خلال تجاوز العقبات والتحديات التي تقف في طريق المياه.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة؛ الامن المائي؛ دجلة؛ الفرات؛ ايران؛ تركيا.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Mahmood, Najwan. H. (2023), Governance of Iraqi Water Security under of Regional Changes. ***Regional Studies Journal*****, 17 (57). 95-122: https://doi.org/10.33899/regs.2023.142188.1164**

Governance of Iraqi Water Security under Regional Changes

Assist. Lect. Najwan H. Mahmood
College of Political Sciences/ University of Mosul
nahjwanhani@uomosul.edu.iq

Received: 27/7/2023 Accepted: 31/8/2023 Published: 1/10/2023

Abstract

The research aims to reveal the reasons for the shortages of water in the Tigris and Euphrates rivers in Iraq, to know the extent to which neighboring countries contribute to Iraq's water scarcity, and to identify the possibility of applying water governance standards in Iraq. The importance of the research lies in the fact that it addresses a contemporary problem of water insecurity and the exploitation of Iraq's share of the water resources of the Tigris and Euphrates rivers by neighboring countries through the construction of dams and projects and changing the course of the tributary rivers within their territories bypassing international agreements. The research consists of two main sections, as well as the introduction and conclusion, in which we mention the most important conclusions and a set of recommendations. The first section included governance and water security (conceptual framework), while the second one clarified the paths of water governance to achieve water security in Iraq. One of the most significant conclusions reached by the research is that Iraq cannot change its geographical location or choose its surroundings, but it can exploit its strengths to obtain its rights to water by overcoming the obstacles and challenges that stand in the way of water.

Keywords: Governance, water security, Tigris, Euphrates, Iran, Turkey.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

لقد تعاظمت أهمية المياه لكونها تمثل احدى المقومات الاساسية للتنمية المستدامة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لما تتعرض له المياه من استنزاف بسبب السياسات التي تتبعها دول المنبع قد اثرت على نوعية وكمية المياه للدول المتشاطئة على هذه الانهار، اذ يعد العراق كونه دول مصب احد الدول المتضررة من سياسات دول المنبع (تركيا –سوريا–ايران)، اذ اقامت دول الجوار العديد من المشاريع المائية دون التشاور مع دول حوض دجلة والفرات، كما أنها لم تعترف بالحقوق المشتركة المتساوية لهذه الدول، وقد تسببت هذه المشاريع بأضرار كبيرة للعراق نتيجة لانخفاض تدفق الماء عبر النهرين، وهو ما يمكّنهما من استخدام هذا الملف لتحقيق أهداف سياسية ومكاسب اقتصادية وأمنية .

وعلى الرغم من تعدد الأنهار التي تمر وتصب في الأراضي العراقية، إلا أن العراق يمر بأزمة مياه منذ عدة سنوات تتفاوت تأثيراتها من مكان إلى آخر في العراق، سواء بسبب سياسات دول الجوار ام لاسباب تتعلق بالتغير المناخي، والاحتباس الحراري وغيرها، فضلان عدم وجود استراتيجية فعالة لإدارة ملف المياه في العراق ، وهو ما ينعكس سلبًا على السكان والقطاعات الزراعية والصناعية والاقتصادية، ويتوقع البعض حدوث أزمة جفاف في العراق خلال السنوات القادمة ما لم تتم إدارة هذا الملف بشكل صحيح.

هدف البحث: ارتكز البحث على عدد من الاهداف يمكن ايجازها بما يلي:

١–الكشف عن اسباب قلة المياه في نهري دجلة والفرات في العراق.

٢–معرفة مدى اسهام الدول المجاورة بما يعانيه العراق من شحة في المياه.

٣–التعرف على امكانية تطبيق معايير الحوكمة المائية في العراق.

اهمية البحث: تكمن اهمية الدراسة في المجالين العلمي والاكاديمي ففي المجال العلمي تنطلق اهمية الدراسة لانها تعالج مشكلة معاصرة تتمثل بانعدام الامن المائي واستغلال دول الجوار حصة العراق من الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من خلال بناء السدود

والمشاريع وتغيير مسار الانهر الرافدة داخل اراضيها متخطية بذلك الاتفاقيات الدولية ،اما في المجال الاكاديمي فالدراسة تمثل توجها جديدا من البحوث والدراسات المختصة بقطاع المياه لاسيما فيما يتعلق بالامن المائي كونه من المشاكل المعاصرة والعابرة للحدود و التأكيد على الحوكمة المائية وقدرتها على مقاومة شحة المياه كونها تعمل على تحسين انتاجية المياه والتغلب على نقصها.

اشكالية البحث: تنبثق اشكالية البحث من سعي الدول الجوار العراقي الى اتباع سياسات مائية جائرة باتت تؤثر بشكل صارخ على مجمل الموارد المائية العراقية بما يهدد العراق بمزيد من حالات الجفاف والتصحر وتردي الاوضاع الاقتصادية ،ومن هنا تتدرج بعض الاسئلة البحثية: ما المقصود بالحوكمة وما هو الامن المائي؟ وما هي اهم تداعيات السياسات المائية الخاصة للدول المجاورة على الامن المائي العراقي؟ وكيف يمكن تحقيق الامن المائي في العراق في ظل اجندة حوكمة المياه ؟

فرضية البحث: تنطلق الفرضية من فكرة مفادها ان تعدي دول جوار العراق على حصص العراق المائية خلق مشاكل متعددة وتهديدات واسعة للامن المائي العراقي وهذا ما يتطلب تطبيق مستوى عالي من حوكمة المياه العراقية عبر المشاركة والشفافية والمسألة ومواجهة مختلف حالات الفساد المرتبطة بقطاع المياه ،اي ان هناك (علاقة طردية بين تطبيق معايير حوكمة المياه وبين ضمان الامن المائي في العراق).

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل المعطيات الواردة فيه (الانهار والسدود)كذلك استخدام المنهج التاريخي لمعرفة التطورات التاريخية لازمة المياه

هيكلية البحث: يتألف البحث من محورين اساسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها اهم الاستنتاجات ومجموعة من التوصيات ،اذ تناول المحور الاول الحوكمة والامن المائي(اطار مفاهيمي) اما المحور الثاني يوضح مسارات الحوكمة المائية لتحقيق الامن المائي في العراق .

المحور الاول: الحوكمة والامن المائي (اطار مفاهيمي)

أصبح الأمن المائي المعادلة الصعبة في الأمن غير التقليدي، في ظل بحث الدول عن تحقيق أمنها الغذائي وتوفير الحق في الماء للأفراد،وازداد هاجس الأمن المائي بسبب تهديدات ندرة المياه الصالحة للشرب والزراعة والإستعمال المنزلي، لذا سيتم في هذا المحور بيان مفهوم الامن المائي ومفهوم الحوكمة واهم محدداتها.

اولا : الحوكمة المائية واهم محدداتها

١ –مفهوم الحوكمة:

تتعددّ التعريفات المقدمة لهذا المصطلح نتيجة للتغيرات التي شهدها العالم، إذ لاقت الحوكمة اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في هذا المجال فضلاً عن اهتمام المنظمات الدولية، وسيتم في هذا المطلب توضيح المعنى اللغوي والإصطلاحي للحوكمة.

– المعنى اللغوي :

توصل مجمع اللغة العربية بعد محاولات عدة لتعريب الحوكمة، إذ إستخدم مصطلحات أخرى تُعبّر عن هذه الكلمة مثل الإدارة الرشيدة، الحاكمية، الحكم الرشيد، الحُكم الصالح أو الجيد ، وإن أصل الحُكم مشتق من (حكمة الدابة)، والحُكم يقضي المنع عن الخصومة (العسكري، د.ت، ١٩٠) ، وإشتقّ من الحكم (الحاكم) وسُمي بهذا الاسم، لأنه يمنع الناس من تجاوز الحق وينزع الخلاف، وأشتق منه أيضاً (الحكومة) وهي مصدر حَكم واسم من تحكّم لمعنى أفصل الخصومة واشتقّ منه أيضاً (الحكمة) وهي أصل إصابة الحق بالعلم والإمتناع عن غيره و(الحوكمة) أيضاً مشتقة من الحُكمُ بضمّ الحاء وتسكين الكاف وضمّ الميم وجميع الدلالات لا تخرج عن المعنى (ابن جعفر، ١٩٧٩، ٢٩٩) وفي اللغة تعني (ردّ الرجل عن الظلم) أي إنها تعني الإنصاف ومنع الظلم والعدل (هادي و حياة بوكرش، ٢٠١٨، ١٠) وتعني الحوكمة أيضاً من

الناحية اللغوية بأنها نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية (السعيد، ٢٠١٢، ٣).

-المعنى الإصطلاحي

الحوكمة مختصر لمصطلح (Governance Corporate) والترجمة العلمية هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة التي تعني السيطرة والإنضباط في أداء الأعمال وهي منظومة متكاملة من المعايير والمبادئ والتي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وضمان أمنه وإستقراره ومشاركة جميع الأفراد في مجالات الحياة دون تمييز شخص عن آخر وإن غياب الحوكمة يُودي الى إنتشار الإضطرابات والفوضى في مجالات الحياة كافة، أي إن الحوكمة تعمل على تنظيم عمل المسؤولين ومراقبة أعمالهم، وهي تعني أيضاً عملية التحكّم والسيطرة من خلال قواعد وأُسس الضبط بغية تحقيق الإستقرار، وهناك من يرى إنها كلمة مُشتقة من التحكّمْ أو المزيد من التدخل والسيطرة (أبو النصر، ٢٠١٥، ٤٥).

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ فقد عرّف الحوكمة بأنها :"الحُكم الذي يُعززّ ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدراتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل البشر وخياراتهم وفرصهم كافة تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامهم لضمان مصالح أفراد الشعب جميعهم" (رمضان، ٢٠١٥، ٢٩).

ويُقصد بمصطلح الحوكمة أيضاً بأنها السيطرة والتحكّم لتحقيق حكومة رشيدة تتبع الإجراءات كافة لضمان العدالة والمساواة وهي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية، وقانونياً : هي الإطار التشريعي للقواعد القانونية التي تضمن حقوق الأفراد، أما إدارياً : فهي مجموعة من المُمارسات التنظيمية والإدارية التي تعمل على تنظيم أعمال المنظمات الدولية وتَضْمن المراقبة والمسؤولية وتحقيق العدالة والمساواة (سلامة، ٢٠١٢، ٦).

ومن جهة اخرى يقصد بالحوكمة وضع معايير ونظم وسلوكيات المنظمات وكذلك مختلف الإجراءات الموضوعة محلّ التطبيق من طرف المنظمة لإيجاد تنسيقات

داخلية وقيادة إدارية تمتاز بالشفافية وإن نجاح الحوكمة لايرتبط بوضع القواعد الرقابية حسب بل بضرورة ضمان تطبيقها بشكل سليم (الشمري، ٢٠٠٨، ١٢).

وقد عرّف الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) الحوكمة على إنها: "ضمان إحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتمكين وتجسيد الديمقراطية، ترقية الشفافية والقدرة في الإدارة العمومية وهي بذلك العامل الأهم الذي يستطيع محاربة الفقر وتعزيز التنمية ووسيلة ناجحة لتحقيق الشفافية في تسيير الشؤون العامة " (الكايد، ٢٠٠٣، ١٧).

الحوكمة من منظور منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) هي" إستعمال السلطة السياسية بتفعيل إجراءات الرقابة مع حسن تسيير الموارد العامة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، فالرشادة الإقتصادية لا تأتي إلاّ بوجود مؤسسات قائمة على مبادئ الديمقراطية وإحترام القانون لتقوية دور السلطات في تحقيق الأهداف المرجوة" ويعّد مفهوم الحوكمة من أولويات المنظمات الدولية ولاسيما منظمة الأمم المتحدة وذلك نتيجة لكثرة الأزمات والصراعات التي تحدث داخل المجتمع الدولي ويعدّ التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بعنوان "مبادى حوكمة رسمياً بالحوكمة) المؤسسات" عام ١٩٩٩ بمثابة إعتراف دولي *Recommendations About Corporate Governance*, 2011, 18).

اما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) فقد عرّف الحوكمة بأنها: "مُمارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يُعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويُمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحلّ خلافاتهم" (United Nation Development Programmer, 1997, 10).

من خلال التعريفات السابقة تبين إن المقصود بالحوكمة هي السلطة السياسية والإقتصادية التي من خلالها تُدار شؤون البلاد في المستويات كافة لتحقيق رفاهية وإستقرار وحقوق المواطنين ومراقبة أعمال المسؤولين .

ومع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وإنهيار العديد من الشركات العملاقة إتجه البنك الدولي أيضاً إلى الإهتمام بالحوكمة ومعاييرها، وقام بتعضيد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحاكمية وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحاكمية وتفعيلها (Yao, 2009, 169).

اما مفهوم حوكمة المياه يقصد بها مجموعة من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطوير ادارة الموارد المائية التي تتخذ الحكومات من خلالها افضل القرارات لاستخدام الموارد وتطوير ادارتها،مجموعة من النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بادارة استخدام المياه وتطوير الموارد المائية وهي بالتحديد من يحصل على المياه وكيف يحصل عليها اي انها مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وادارتها ويشارك في صنعها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (محسن وعبداللطيف، ٢٠١٤، ١٠٧).

أبعاد حوكمة المياه:

يمكن القول أن حوكمة المياه هي مجموعة من الأنظمة التي تحكم صنع القرار وتنمية الموارد المائية وإدارتها وهي أربعة أبعاد أساسية وهي البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي (علي، ٢٠١٥، ٣٦).

-البعد السياسي: وهي طرح فرص ديمقراطية متكافئة أمام جميع أصحاب المصالح لمراقبة العمليات والسياسيات والنتائج وتحقيق عدالة التوزيع علي مستوي الفئات المهمشة والمحرومة اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا.

-البعد الاقتصادي: وهي تشير إلي كفاءة استخدام المياه ودور المياه في النمو الاقتصادي العام.

-البعد الاجتماعي: وهي تهدف إلي الاستخدام المنصف للموارد المائية.

-البعد البيئي: يشير إلي الاستخدام المستدام للمياه وسلامة النظام البيئي مع التركيز علي الدور الأساسي من أجل علي الاستدامة البيئية الحفاظ علي بيئة صحية ومنع

تدهور نوعية المياه وبالتالي يمنع التهديدات التي تشكل خطرا عن البعد البيئي للحوكمة الذي سوف يتيح خيارات والصحة العامة فضلا عن استخدام الماء المتاح.

٢-محددات تحقيق الحوكمة المائية

هناك مجموعة من المحددات التي تقف عائقا امام تحقيق الحوكمة المائية ومن اهمها:

١-الموقع الجغرافي لنهري دجلة والفرات يضع العراق في موقف صعب لان دولتي المنبع والمجرى تتحكم في السيطرة عليهما ، ينبع نهر دجلة من جبال طوروس التي تقع في الجنوب الشرقي من الأناضول التركية، ويبلغ طوله الإجمالي حوالي ١٧١٨ كيلو مترا، منها نحو ٢٦٨ كيلو مترا في الأراضي التركية اذ يمر في العديد من المدن ، و٥٠ كيلو مترا في الأراضي السورية بداية من مدينة القامشلي وهو بذلك يختلف عن نهر الفرات الذي يقطع مسافة كبيرة في الأراضي السورية قبل دخوله في العراق ، ويجري في العراق نحو ١٤٠٠ كيلومتر اذ يمر بالعديد من المدن ومنها: الموصل، وبعقوبة، وسامراء، وبغداد، وتكريت، وبيجي والعمارة،والقرنة، ويدخل نهر دجلة العراق من " فيش خابور "و يرفد هذا النهر بالعديد من الروافد المختلفة وأهمها: الزاب الكبير، والزاب الصفير والخابور، و ديالي، والعظيم، ويلتقي نهر دجلة والفرات في الجنوب العراقي، ويتحدان في شط العرب معا إلى أن يصل إلى الخليج العربي ويصبا فيه (حسين ومهدي، ٢٠١٨).

اما نهر الفرات ينبع من جبال طوروس في تركيا،ويدخل سوريا فالعراق ويصب في الخليج العربي ،ويبلغ طول نهر الفرات حوالي ٢٩٤٠ كيلو مترا، موزعا جريانه بين تركيا وسوريا والعراق، أما نصيب تركيا من نهر الفرات فيقدر نحو ١١٧٦ كيلو مترا، وسوريا نحو ٦١٠ كيلو مترات، وفي العراق نحو ١١٦٠ كيلو مترا (حسين ومهدي، ٢٠١٨). ومن ثم نجد ان نهر الفرات تسيطر تركيا على ٨٨% منه في حين سوريا تسيطر على ١٨%،اما بالنسبة لنهر دجلة فان تركيا تسيطر على ٣١.٩% و سوريا

على ٥% و بذلك تكون سيطرة العراق على ٥٤% من المياه (الحسيني والصندوق، د.ت).

٢-التغيّر المناخي: يعد التغيّر المناخي من التحديات الرئيسة التي تعوق تحقيق الامن المائي في العراق ،لانه يؤدي الى اضرار بيئية واقتصادية واجتماعية واحيانا يوقع كوارث كبيرة وذلك يعود الى الاختلاف في درجات الحرارة وكمية الامطار وانماط الرياح مابين الحاضر والماضي ،فضلا عن تأثر المناخ بظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة ارتفاع درجات حرارة بيئة ما في انبعاث الطاقة الحرارية من البيئة واليها (حماد وحسن، ٢٠٢١، ٦٤).

هناك عدة اسباب للتغييرات المناخية ومنها:

أ-تزايد استخدام الصناعات والمعدات التقنية بالطاقة التقليدية.

ب-ارتفاع نسبة الغازات الحابسة للحرارة.

ج-ارتفاع في النمو السكاني مما ادى الى زيادة استهلاك الوقود وبالتالي اثر بشكل سلبي على الغلاف الجوي.

من اهم سلبيات التغيير المناخي هو تغيير مجرى الموارد المائية اضافة الى التغيير الحاصل في تغذية خزانات المياه الجوفية فضلا عن تصاعد ظاهرة الجفاف فضلا عن التاثير السلبي لكمية المياه الواردة من هذين النهرين وخسارة مواسم زراعية وزيادة مساحات التصحر.

٣- غياب الارشاد المائي يعد تحدي اخر لضمان الامن المائي ،في العراق لايوجد اقسام متخصصة لتوجيه وتوعية المواطنين على كيفية استهلاك المياه (المكصوصي والبدري، ٢٠١٨)،اذ بلغ إجمالي استهلاك المياه ٢٩٦٦٥.٤ ألف متر مكعب خلال الشهر الرابع، مسجلاً بذلك انخفاضاً شهرياً بنسبة ٨.٨%، وانخفاضاً سنوياً ٢٠٢١ بلغ ٤٤.٦% (إحصائيات شهرية، د.ت).

٤- مشكلة التصحر اذ ان ٤٥% من الاراضي العراقية قد تاثرت بالتصحر قلة الامطار ستؤدي الى تدني واضح في الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات لان الامطار تعد

المغذي الرئيس لهذين النهرين، بالنسبة للعوامل البشرية وتأثيرها في نشوء التصحر، حيث زاد النشاط البشري مؤخرا من عملية انجراف التربة نتيجة لمعاملات غير واعية مثل (الأنصاري، ٢٠١٨):

أ-ازالة الغطاء النباتي.

ب- الرعي الجائر خاصة في فترات الجفاف.

ج- المعاملات الزراعية غير الواعية مثل حرث التربة في أوقات الجفاف غير المناسبة مما يؤدي الى تفكك الطبقة السطحية من التربة ويجعلها عرضة للانجراف.

د- ازالة الغابات التي تعمل على تماسك التربة.

هـ- الرعي الجائر يؤدي الى حرمان الارض من حشائشها وبالتالي تعرضها بسهولة الى الانجراف بفعل الرياح او الامطار والسيول.

و- اساليب الري الرديئة.

وخلال أقل من ٤ سنوات وتحديدا منذ عام ٢٠١٩ فقد العراق -الذي بات في المرتبة الخامسة على مؤشر الجفاف العالمي- نحو ٥٣ مليار متر مكعب من مخزونه المائي، وفق بيانات وزارة الموارد المائية ، من المتوقع وحسب المؤشر العالمي للجفاف أنه بحلول عام ٢٠٤٠ ستصبح بلاد الرافدين أرضًا بلا أنهار بعد أن يجف نهرا دجلة والفرات تمامًا

٥- الزيادة السكانية في العراق تتزايد عبر الزمن اذ من المتوقع ان يبلغ عدد سكان العراق عام ٢٠٢٥ نحو ٤٥ مليون نسمة مما يؤدي الى زيادة نسبة استهلاك المياه.

٧- يفتقر العراق إلى خطة استراتيجية لإدارة المياه، على الرغم من ان وزارة الموارد المائيّة تقر بوجودها، فيما تغيب الدلائل عن وجودها وتطبيقها وكذلك لا تبذل الوزارة جهداً مناسباً للحوار مع دول الجوار حول تأمين حصة العراق من المياه ،وكذلك يلاحظ عزوف الوزارة عن الاهتمام المناسب بعمليات صيانة مشاريع الري والتصريف،وفي ظل غياب خطط ملائمة لتشغيل السدود، وصل الخزين المائي فيها حاضراً إلى أدنى مستوياته ،ان سبب ضعف السية المائية العراقية يعود ال كثرة الحروب التي خاضعها

العراق مع جيرانه والتي اثقلت العراق بالديون فضلا عن الحصار الاقتصادي مما انعكس سلبا على كمية الاموال اللازمة لبناء السدود والمشاريع المائية وبعد الاحتلال لم تلق المشاريع المائية توجها حقيقيا لتطويرها بسبب الفساد المستشري في اجزاء الدولة فضلا عن تحكم الدول المجاورة بمنابع الانهار العراقية (الطائي، ٢٠٢٠، ٤٩).

٨-تلوث المياه:

ان زيادة النمو السكاني والتطور والتنية ادى الى زيادة التلوث بسبب زيادة المخلفات الغذائية والصناعية والخدمية ووفقا لهذا التلوث ستتضرر البيئة المائية جراء التاثير المباشر وغير المباشر مما يؤدي الى تفاقم مشاكل المياه وتحول الانهار والروافد الى انهار ملوثة (الطائي، ٢٠٢٠، ٦٥).

اضافة الى ماسبق نلاحظ تلوث المصادر المائية جراء تجاوز الاهالي ورمي النفايات فيها وسيطرة بعض القرى الواقعة بداية الانهر على هذه المصادر (العطا، ٢٠١٨، ١٧).

يعاني العراق من تلوث المياه نتيجة ماتعرض له من حروب ولدت مخلفات اشعاعية نتيجة استخدام القذائف والقنابل المحملة باليورانيوم فقد وجدت طريقها الى بعض المناطق المائية فضلا عن نفايات المستشفيات والمختبرات العلمية ،ان هذا التلوث يظهر بصورة كبيرة نتيجة قلة حصة العراق من نهري دجلة والفرات (بخيت، ٢٠١٢).

ثانيا- مفهوم الامن المائي

الامن المائي جزء اساس من الامن الوطني للدولة ويقتضي ضمان استدامة الايرادات المائية، وهو يرتبط مباشرة بالأمن الغذائي والتغير المناخي، وله انعكاسات سلبية على الامن البيئي والحركة الديموغرافية وتركيبة السكان، والنشاط الاقتصادي (السرحان، د.ت).

مفهوم الامن المائي توفر كمية ونوعية مقبولة من المياه الصالحة بمستوى مقبول لتجنب المخاطر المرتبطة بالمياه الواقعة على الناس والبيئات والاقتصادات (البنك الدولي، ٢٠١٧، ٣) كما يقصد بمفهوم الأمن المائي بأنه وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن

الاطمئنان اليها اي انه يجب ان يكون لكل دولة الوسائل الكافية للحد من الضرر الذي يترتب على نقص المياه وهو مدى الاكتفاء بكمية المياه وضمن الحاجة الفعلية وضمان هذه الكمية في المستقبل اي تلبية الاحتياجات الزراعية والصناعية كافة ومياه الشرب (الصوفي، ٢٠١٧، ٢) ومصادر الموارد المائية هي (حماد وحسن، ٢٠٢١، ٤٠):

١-مياه الامطار .

٢-المياه السطحية وتشمل مياه المحيطات والانهار والبرك وهي مالحة. وايضا المياه المتجمدة في القطبين .

٣-المياه الجوفية وتشمل مياه سطحية ومياه جوفية.

المحور الثاني: مسارات الحوكمة لتحقيق الامن المائي العراقي

أصبح الأمن المائي إحدى أبعاد الأمن الإنساني الذي زاد الإهتمام به خاصة في ظل طرح مقاربة حوكمة المياه التي تهدف إلى تحقيق إستدامة مائية لكل المجتمعات ،اذ يعاني العراق من تحديات داخلية ناجمة عن سوء تسيير الموارد المائية، وأخرى خارجية تفرضها بيئة إقليمية غير مستقرة، مما يدعو للاستعانة بمبدأ حوكمة المياه لا يجاد الحلول المناسبة لمشكلة المياه ،سيتم في هذا المحور بيان انعكاسات السياسات المائية للدول المجاورة على الموارد المائية فضلا عن تطبيق معايير حوكمة المياه في العراق.

اولا: اثر المتغيرات الاقليمية على الامن المائي العراقي

يواجه العراق تحديات خطيرة في سياسته المائية من قبل بعض الدول المجاورة (ايران ،تركيا ،سوريا)اذ قامت تركيا بانشاء مشاريع سدود وخزانات على نهري دجلة والفرات وهذه المشاريع تشكل تهديدا مباشرا للعراق وبالتالي استعمال المياه كسلاح وورقة ضغط للوصول الى النفط مقابل الماء اذ قامت تركيا ببناء ٢١ سدا اكبرها سد اتاتورك لتسيطر بذلك على نهر الفرات اذ تعمل تركيا على تسييس المياه لصالحها (عبدالاله، ٢٠٢١، ٢١٥).

وقد فقد العراق ٧٠ بالمئة من حصصه المائية بسبب سياسة دول الجوار، وأن الانخفاض الحاصل بالحصص المائية في بعض المحافظات الجنوبية عائد إلى قلة الإيرادات المائية

الواردة إلى سد الموصل على دجلة وسد حديثة على الفرات من تركيا،ان المشاريع المائية في دول الجوار وبناء السدود اثر بشكل كبير على تصاريف نهري دجلة والفرات،إن دول الجوار تقوم بإنشاء سدود ومشاريع للمياه دون الرجوع إلى العراق والتصرف بأنها ملك صرف، وعلى الرغم من ذلك فإن قلة المياه في العراق تحتاج إلى إدارة مثلى باستخدام التقنيات الحديثة وبناء مشاريع وسدود حصاد مياه لضمان الوصول إلى الاستهلاك الأفضل اي استخدام اقل ما يمكن من مياه لنتائج افضل،حيث دائما ما ترفض هذه الدول توقيع اتفاقيات ومعاهدات بين البلدين بخصوص تقاسم المياه (أ. خ. علي ونصر الله، ٢٠١٧).

بدات تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول ((الكاب))عام ١٩٨١ والتي تهدف من وراء هذا المشروع ان تستخدم مواردها المائية اداة مساومة وتهديد وابتزاز سياسي و ورقة ضغط على العراق اي (قطرة ماء تساوي قطرة بترول)، ومن ثم سيؤدي مشروع الكاب الى انخفاض مناسيب المياه الواصلة الى العراق وسورية ومن ثم تدمر الاراضي الزراعية وزيادة تصحرها، وانخفاض توليد الطاقة الكهربائية أذ سيؤدي هذا المشروع حال اكتماله الى اغلاق اربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق تنتج ٤٠% من طاقة البلاد، كما سيؤدي انخفاض مناسيب دجلة والفرات الى نفاذ مياه الخليج المالحة الى شط العرب، فضلا عن سد اليسو على نهر دجلة الذي يعد ثاني أكبر السدود المائية بعد سد أتاتورك العملاق المقام على نهر الفرات من حيث السعة التخزينية للبحيرة التي ستنشأ خلفه،أن سد إليسو سيكون له تأثيرات اقتصادية سلبية كبيرة على العراق وخاصة في قطاع الزراعة، إذ سيخفض السد من تدفقات المياه لنهر دجلة من ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً إلى أقل من نصف هذه الكمية، والذي يشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العراقي ،إذ سيؤدي المشروع إلى تدمير الأراضي الزراعية، والجفاف، وانقطاع التيار الكهربائي نتيجة عدم القدرة على توليد الكهرباء من السدود العراقية والسورية، ونفوق الأسماك والثروة الحيوانية، والتصحر، فضلاً عن الغبار والملوثات بأنواعها، وحدوث ظاهرة الرياح الرملية. حرمان البلدين من ٤٠% من

الأراضي الصالحة للزراعة، بالتالي سيؤدي ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ، وارتفاع نسبة البطالة، لكن الأخطر هو إمكانية تشكيل موجة نزوح كبيرة للسكان (أ. خ. علي ونصر الله، ٢٠١٧).

وتقوم ايران بتحويل معظم الروافد المائية التي تغذي نهر دجلة متجاوزة بذلك اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٦مما يخفض المياه المتدفقة باتجاه الاراضي العراقية اذ حذر المركز العالمي للدراسات التنموية من كارثة بيئية قد تحل بالعراق اذا استمرت ايران بالامتناع عن اطلاق مياه بعض الانهار مثل نهر الوند الذي تمتنع ايران عن اطلاقه منذ اربع سنوات (سلمان، ٢٠١٧، ٧٢٥) في الإشارة إلى انخفاض الإيرادات إلى أقل من ٤٠% عقد مقارنة بالعام ٢٠١٩، حيث كانت الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات تفوق ٩٠ مليار متر مكعب، وفي ٢٠٢٠ انخفضت إلى ٤٩ مليار متر مكعب، وفي ٢٠٢١ لم تتكشف الإيرادات ،اذ كشفت وزارة الموارد المائية على أن الإيرادات المائية تراجعت إلى ٣٥% من المعدل العام للمئة السنة الماضية، دون أن تكشف عن كمية الإيرادات بالضبط (حسابات خاصة، د.ت) أذ عمدت إيران بعد عام ٢٠٠٣ لملء خزان سد الكرخة الذي قطع امدادات نهر الكرخة عن الأراضي العراقية بنسبة بلغت ٩٠%، كما عمدت لتغيير مسار أكثر من ٤٢ نهر كبير ومجرى مائي ووديان موسمية وحرفها عن العراق، واعادتها لداخل الحدود الإيرانية، أبرزها نهرا الكارون وسيروان ليكون اليوم مقدار الواردات المائية من الجانب الإيراني أقل من ١٢% من الحصة العراقية (دجلة والفرات يضمحلان، د.ت)، كما غيرت إيران مجرى نهر الكارون في العام ٢٠١٨، حين أعلن معاون وزير الزراعة الإيراني آنذاك، علي مراد أكبري، عن قطع حوالي ٧ مليارات متر مكعب صوب الحدود العراقية، وتخصيص مبلغ ٨ مليارات دولار لوزارات الطاقة والزراعة للتحكم بحركة المياه، وأن هذه الكميات من المياه ستستخدم في ٣ مشاريع رئيسية في البلاد، منها مشروع على مساحة ٥٥٠ ألف هكتار في خوزستان، و٢٢٠ ألف هكتار في خوزستان أيضا وإيلام، في غرب إيران، الأمر الذي أثر على مياه شط العرب وزاد من ملوحتها، وأضر بالأراضي الزراعية في محافظة البصرة، كما قطعت إيران كافة الأنهر

الواصلة لمحافظة ديالى، ما ادى إلى فقدانها الزراعة بشكل شبه تام (العراق فقد ٧٠٪ من حصصه المائية، د.ت).

الخارطة رقم (١) توضح اهم السدود التي انشئت على نهري دجلة والفرات

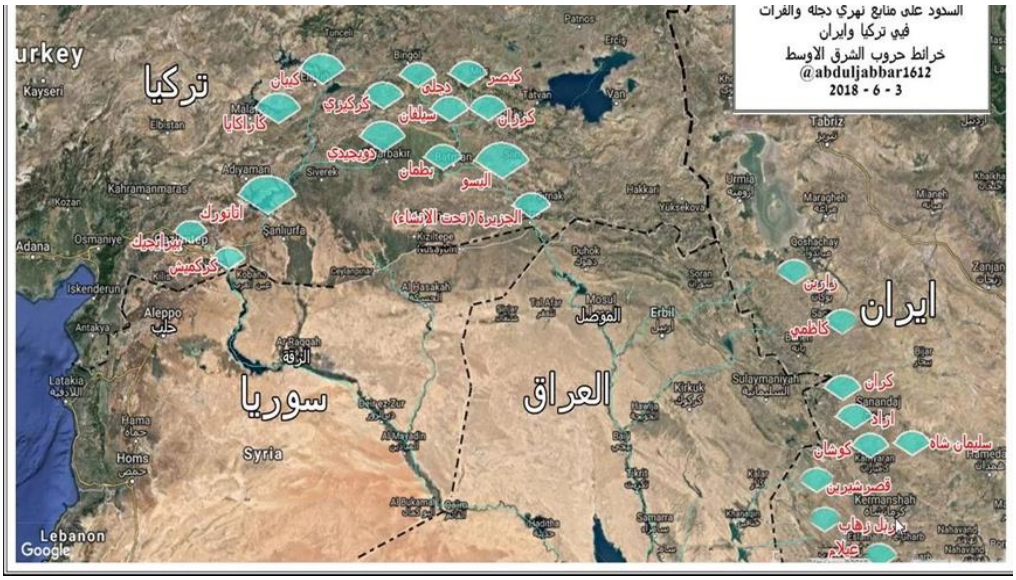

المصدر: (خارطة العراق المائية، د.ت).

اما سوريا فانها تعد النهرين (دجلة والفرات) دوليين وهي بذلك تكون في موقف حرج حيث يجب ان توازن مصالحها كدولة مصب ومنبع في الوقت نفسه ،اذ لايوجد تنسيق عراقي سوري في مساله المياه وان هذا التنسيق يعد عاملا مهما للضغط على تركيا كونهما دولتي مجرى ومصب فسوريا اليوم تمر بازمة تجعلها بعيدة عن هذا الواقع المرير (سلمان، ٢٠١٧، ٧٢٤) مع هذا عملت سوريا على بناء سدين من سدود الفرات الرئيسة هما الطبقة وتشرين، قبل توجه نهر الفرات إلى داخل الأراضي العراقية من جهة الانبار غربي البلاد (العراق للتفاوض مع تركيا وإيران وسوريا، د.ت).

والجدول رقم (١) يبين لنا كيفية تناقص حصة الفرد من المياه جراء سياسات الدول المجاورة، في عام ٢٠٠٣ بلغ حصة الفرد ٢،٧٧٥ اما في عام ٢٠٢٠ بلغت حصة الفرد٠،٧٤٣

جدول رقم (١) يوضح عدد السكان ونصيب الفرد من ايرادات دجلة والفرات للفترة من ٢٠٠٣ –٢٠٢٠

السنة	الايراد السنوي مليار م٣ /سنة	عدد السكان مليون /نسمة	نصيب الفرد من مياه دجلة والفرات
٢٠٠٣	٧٣،١٠	٢٦،٣٤	٢،٧٧٥
٢٠٠٤	٦٤،٩٦	٢٧،١٣	٣،٣٩
٢٠٠٥	٥٤،٦٥	٢٧،٩٦	١،٩٥
٢٠٠٦	٦٧،٥٥	٢٨،٨١	٢،٣٤٤
٢٠٠٧	٥٦،٨٠	٢٩،٦٨	١،٩١
٢٠٠٨	٣٢،٧٠	٣٠،٥٧	١،٠٦
٢٠٠٩	٣٢،١١٠	٣١،٦٦	١،٠١
٢٠١٠	٥٠،١٢	٣٢،٤٩	١،٥٤
٢٠١١	٤٧،٥٧	٣٣،٣٣	١،٤٢
٢٠١٢	٤٩،١١	٣٤،٢٠	١،٤٣
٢٠١٣	٥٦،٠٢	٣٥،٠٩	١،٥٩
٢٠١٤	٣٧،٢٥	٣٦،٠٠	١،٠٣

٢٠١٦	٥٤،٧٥	٣٦،١٦	١،٥١٣
٢٠١٧	٤٠،٥٣	٣٧،١٤	١،٠٩
٢٠١٨	٣٢،٩٦	٣٨،١٢	٠،٨٦٤
٢٠١٩	٦٠،٥٤	٣٩،١٢	٠،٨٥٦
٢٠٢٠	٤٩،٥٩	٤٠،١٥	٠،٧٤٣

المصدر: (المائية، ٢٠٢٠؛ وزارة التخطيط العراقية، د.ت).

وبحسب تصريحات وزارة الموارد المائية، فأن خزين العراق انخفض ٦٠% مقارنة بالسابق، إلا أن خزين العراق كان الأعلى في عام ٢٠١٩، وتم استخدامه بشكل كبير خلال العامين الماضيين بسبب شح المياه وقلة الإيرادات، فهذا يعني على الأقل أن الخزين المائي حاليًا لا يبلغ أكثر من ١٠ مليار متر مكعب، أي أن الخزين لايكفي سوى لـ١٨% من الاستهلاك المحلي،أن إيرادات العراق المائية عام ٢٠١٩ = ٩٣ مليار متر مكعب"، مبينا أن إيرادات العراق المائية عام ٢٠٢٣ = ١٥ مليار متر مكعب ،و أن "حصة الفرد من المياه عام ٢٠١٩ = ٢٣٨٩ متر مكعب، مستدركا "حصة الفرد من المياه عام ٢٠٢٣ = ٣٤٨ متر مكعب،أن "حصة الفرد العراقي من المياه حاليًا تعادل ١٤% فقط من حصته عام ٢٠١٩،ان "درجة الإجهاد المائي في العراق تبلغ ٣.٧ من ٥ وفق مؤشر الإجهاد المائي، ليدرج العراق ضمن قائمة الدول المُصنفة بأن لديها (خطورة عالية) فيما يتعلق بالشح المائي ومخاطره (أرقام صادمة تخص أزمة المياه، د.ت).

ان الأسباب الرئيسة لتفاقم أزمة المياه بين دول حوض نهر الفرات ودجلة(تركيا – سوريا – العراق) وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال أربعة عقود من الزمن يعود لربط ازمة المياه بملفات لا تمت بصلة للمياه وبشكل خاص الملفات السياسية والأمنية

وتعد تركيا ازمة المياه وملف المياه كرت ضغط وسلاح تحارب به كل من سوريا والعراق والمنطقة بمجملها، وكذلك من اسباب تطور الازمة عدم اعتراف تركيا بالصفة الدولية لنهر الفرات وتعده نهرا وطنيا عابرا للحدود وانه ثروة قومية خاضعة لسيادتها مثل النفط العراقي وكذلك رفضها التوقيع علي اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، فضلاً عن استمرار تركيا في انشاء مشاريعها المائية علي النهرين دون مراعاة حقوق سوريا والعراق وحصصهما المائية واستمرار التعاون التركي الاسرائيلي الذي كانت اول بوادره عام ١٩٨٦بسبب خط انابيب السلام إلى الكيان المحتل ومنطقة الخليج , الذي أوقفته سورية , والمأخذ الأساسي على تركيا أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد عن حاجتها الأساسية في منطقة الأناضول مقابل عجز مائي تعاني منه كل من سوريا والعراق (السدود التركية على دجلة والفرات، د.ت).

ثانيا: تطبيق معايير الحوكمة لتحقيق الامن المائي في العراق

حوكمة المياه توفر فرصة لمعالجة التحديات المائية المرتبطة بالظروف المناخية والجغرافية وزيادة السكات وقضايا التلوث وغيرها ، خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم الفني والمشورة ، لتعزيز القدرات وإدارة المعلومات وتوفير التمويل لتحفيز تطوير المشاريع بواسطة برنامج حوكمة المياه ضمن أسس الحوكمة الرشيدة والتي وضعها فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١-المشاركة : ينبغي أن يعبر اغلبية المواطنين عن أرائهم في عملية صنع السياسات و القرارات تعبيرا مباشرا أو عبر المنظمات الوسيطة التي تمثل مصالحهم، المشاركة يجب ان يتم مشاركة كافة اصوات المواطنين رجالا ونساءا خلال القيام بالتخطيط وذلك من خلال الهيئات التي تمثلهم اي مشاركة كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الادارة لمساعدتها في اتخاذ السياسات والقرارات التي تمثل احتياجاتهم وتحقيق الصالح العام (سليمة، ٢٠٢١، ٢١٦). ومن الضروري اشراك المرأة في اتخاذ القرارات وذلك للدور المهم الذي تلعبه في جلب المياه وتوفيره للعائلة لتلبية الاحتياجات الانسانية في المجتمع لذلك لابد من عقد ندوات وورش خاصة لتوعية

النساء وان اهتمام المرأة بترشيد الماء في المنزل سيؤدي على المدى البعيد كميات كبيرة من المياه صالحة للشرب (حسون والحيالي، ٢٠٢١، ١٨).

٢-الشفافية: ينبغي أن تنتقل المعلومات انتقالا حرا داخل المجتمع و أن تخضع العمليات و القرارات الشفافية و المراقبة العامة ، و أن يعلن بوضوح حق الاطلاع على هذه المعلومات وان اصلاحات حوكمة المياه تؤدي الى الاستقرار الاجتماعي وذلك لان التحولات السياسية المستمرة التي يشهدها العراق قد تسرع من اصلاح حوكمة المياه من خلال زيادة المشاركة والمسألة، ان تبني الادارة المائية مبدأ الشفافية سيؤدي الى جودة الاداء البشري والمؤسسي (الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين) من الوصول الى الاهداف والنهوض بالمجتمع (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٦).

٣-العدالة : ينبغي أن يحصل أفراد المجتمع جميعا - رجالا ونساء - على فرص متساوية لتحسين رفاهيتهم، يجب مشاركة كافة القطاعات المعنية كالخبراء والاستشاريين والجامعات والوزرات ذات العلاقة كالزراعة مثلًا والمنظمات غير الحكومية المعنية وممثلي المنظمات الدولية، ان الحوكمة الفعالة تركز على خمسة اسس رئيسية وهي الكفاءة والاستدامة البيئية والاستجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والمسألة امام الرأي العام والتمسك بالمثل العليا كما ان الانفتاح والشفافية والمشاركة ستؤدي الى رسم سياسات قابلة للتطبيق ومرونة كبيرة في عملية اتخاذ القرارات وكما يجب ان تتحول عمليات صنع القرار من القيادة الرأسية الى التنسيق الافقي فحوكمة المياه هي عملية سياسية يعكس تغيرها تطورات اوسع نطاقا في هيكلية الحكم اذ تكتسب حوكمة المياه اهمية اكبر كلما ندرت المياه لذلك يجب توفير حصة العراق المنصفة والمعترف بها من قبل الاتفاقيات الدولية .

٤-المساءلة : يجوز أن تتعرض الحكومات ، و القطاع الخاص و المجتمع المدني للمساءلة أمام الشعب أو ممثلي مصالحهم، ان تسعير المياه سيؤدي الى تقليل من هدر المياه وانخفاض الطلبي عليه اذ ان استهلاك الفرد سيتراجع كلما زاد السعر وهذا الامر سيمكن المواطنون من الحق في مسألة الجهة التي تقوم بتقديم الخدمة مما يتيح

للمواطنين قدر اكبر من المشاركة في ادارة المياه (أ. خ. علي ونصر الله، ٢٠١٧، ٥٦) يجب ان تقدم الحكومة والمسؤولين عن الموارد المائية معلومات دقيقة عن ادائها وقراراتها التي تعود بالنفع على المواطنين وتلتمس المعلومات من المواطنين عن ارائهم الخاصة وذلك لادماجها في برامج الحكومة ويجب ان يتم مكافحة الفساد في الوظائف الحكومية وخاصة التي تخص القطاع المائي والذين يبغون الحصول على مكاسب شخصية ويتم ذلك عن طريق المسألة (حسون والحيالي، ٢٠٢١، ١٧)

٥-التماسك : يجب أن تكون قضايا المياه ، السياسات ، والإجراءات – على الرغم من طبيعتها المعقدة – متماسكة ومتسقة وسهلة الفهم، و يجب ان يتم تداول المعلومات بكل حرية بين مختلف فئات المختصين وعامة المواطنين ليتم اتخاذ سياسات تعود بالفائدة على المجتمع (سليمة، ٢٠٢١، ٢١٦).

٦-الاستجابة : ينبغي أن تخدم المؤسسات و الإجراءات جميع أصحاب المصلحة وأن تستجيب استجابة فعلية للأولويات أو للتغيرات في الطلب ، أو للظروف الأخرى الجديدة، ان تطبيق هذه الاسس الاساسية للحوكمة امرا ليس سهلا خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب الاحتلال الامريكي والاوضاع المأساوية التي مر بها العراق فضلا عن عدم كفاية المؤسسات المعنية بالمياه وتفكك الهياكل المؤسسية وغياب التنسيق وضعف تبادل المعلومات بين دول الجوار وفشل ابرام اتفاقيات جديدة تضمن حقوق كل طرف من الاطراف فضلا عن عدم وجود ادارة رشيدة للموارد المائية وغياب عدد كبير من الاختصاصات الفنية والعلمية الحديثة (حسون والحيالي، ٢٠٢١، ١٢).

٧-التكامل : ينبغي أن تدعم حوكمة المياه المقاربات المتكاملة و الشاملة ، وتشجيع على تطبيقها، وذلك باللجوء الى استراتيجية التحرك على المستوى الدولي اذ ان من الضروري توحيد المواقف تجاه سياسة تركيا المائية في حوضي دجلة والفرات فيرسم سياسة مائية متناسقة مع الظروف الاقليمية وان يبذلا جهدهما في كسب دعم اقليمي ودولي اكبر لاجبار تركيا على الاعتراف بالحقوق المائية اي اللجوء الى المفاوضات لتحقيق الهدف المنشود،التماسك والاستجابة في القرارات لتحقيق المصلحة العامة فاذا

استمرت دول المنبع (تركيا وايران) ودولة المرور (سوريا) بعمل السدود وعدم التوصل الى اتفاقيات تضمن الكمية الكافية من المياه سيكون التاثير سلبي للغاية على العراق نتيجة تعدي دول الجوار (حماد وحسن، ٢٠٢١، ٧٨) التشريعات المائية تؤدي دورا مهما في صياغة السياسات والاستراتجيات المائية ، وتوفير الإطار القانوني لحوكمة استغلال المياه ، وإصلاح المؤسسي ، والمعايير التنظيمية ، ونظم الإدارة تعتبر الإدارة المائية المتكاملة من أدوات تحفيز الأفراد والمؤسسات ، تبحث في استدامة المياه وفي تحسين الحوكمة المائية(محسن وعبداللطيف، ٢٠١٤، ٤٣). – التخطيط والتكامل اذ يجب ان يتم وضع وتخطيط واتخاذ القرارات في اطار متكامل للموارد المائية مما يجعل المختصين بمجال المياه على علم ودراية كاملة فيما يتخذونه من اعمال تنعكس بصورة ايجابية على المصادر المائية ووفرتها (سليمة، ٢٠٢١، ٢١٧)، من الضروري توجيه السياسة الاقتصادية للعراق نحو التعاون مع تركيا بكل فعالية وجدية في موضوع المسطحات المائية الدولية من خلال ابرام معاهدات دولية جديدة او تعديل الاتفاقيات السابقة وهذا التعاون والمشاركة سيؤدي الى حل الازمة بين الدول المتشاركة فيه كما انه سيدفع الى اقامة علاقات متطورة متبادلة راسخة فضلا عن ذلك سيمكن العراق من استغلال النفط الذي تحتاج اليه تركيا فهي لاتنتج منه الا الشئ الضيئل جدا وان تركيا تحتاج الى النفط لاتباعها خطط تنموية اقتصادية (أ. خ. علي ونصر الله، ٢٠١٧، ٥٥).

٩–الأخلاقيات: يجب أن تقوم حوكمة المياه على أسس أخلاقية نابعة من المجتمع التي تطبق فيه كاحترام حقوق المياه التقليدية، اهمية التعليم له دور في ترشيد استخدام المياه مع التركيز على رفع وعي المزارعين باستخدام الري بطرق حديثة مقتصدة للمياه ويجب ايضا الترشيد باستعمال الاسمدة والمبيدات لان كثرتها تؤدي الى تلويث الموارد المائية (أ. خ. علي ونصر، ٢٠١٧، ٥٧).

١٠–الفساد : يعد الفساد المرتبط بانعدام المشاركة والشفافية من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المائية حيث إن الفساد في طريقة إدارة المياه ساد على مدى سنوات عديدة والفساد

ينظر إليه كمؤشر على عيوب الحوكمة في المجالين العام والخاص على حد سواء،اذ تعتبر الحوكمة أسلوب جديد في التدابير والتسيير بدعم تذويب الحدود وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين والمواطنين ومختلف المعنيين بقطاع الموارد المائية (مريم و سهام، ٢٠١٥).

الخاتمة

يحتاج العراق إلى عمل كبير لجعل القضية المائية أولوية سياسية واقتصادية ضرورية للاستقرار الاجتماعي. فعلى رغم حساسية الوضع المائي الناتج عن كون العراق دولة مصب، فإن الإهتمام الرسمي والشعبي بموضوع المياه لا يقفز إلى مقدمة الاهتمامات إلّا خلال مواسم الشح المائي، ويتراجع عند تحسُّن إيرادات البلاد من المياه، ومن ثمّ، فهناك حاجة ماسّة لتحويل هذا الموضوع إلى قضية وطنية ذات أولوية راسخة في المجتمع، وليس مجرد حالة عابرة، فالمشكلات المائية في العراق تظل تحديات واقعية ضاغطة لا يمكن تجنُّبها بالتمني، أو بالشكاوى من إجحاف دول الجوار، بل في ابتكار وسائل فعّالة تُخرِج العراق من حالة التلقي السلبي، إلى حالة الاستجابة الفاعلة للشروط الجديدة، وتقديم خدمات المياه للمجتمع بصورة أفضل.

توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي :

الاستنتاجات:

١-ان العراق لايمكنه تغير موقعه الجغرافي ولا اختيار محيطه لكنه يستطيع ان يستغل نقاط القوة التي يتمتع بها من اجل الحصول على حقوقه في المياه من خلال تجاوز العقبات والتحديات التي تقف في طريق المياه٠

٢- يؤدي انخفاض الموارد المائية إلى تعكير العلاقات مع دول الجوار كاللجوء إلى المجتمع الدولي لضمان حصة المياه المقررة أو المقاطعة الاقتصادية أو اللجوء للحرب

٣-مصطلح الحوكمة يشمل مفاهيم جديدة هامة وأساسية أهمها الشفافية من خلال توفير المعلومات الدقيقة وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة ،وكذلك من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة من اجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

التوصيات:

ولابد في ظل هذه التحديات ان نبحث عن بعض الحلول المتاحة لمواجهة هذه الازمة ومنها:

١-تعزيز العلاقات الاقليمية للعراق من خلال الحملات الدبلوماسية التي تاخذ على عاتقها مسألة شحة المياه بجدية.

٢- تقوم الحكومة بوضع بعض السياسات المائية في الحاضر والمستقبل التي تحقق الأمن المائي .

٣- بناء سد على شط العرب بهدف السيطرة على المياه المتدفقة الى الخليج العربي لغرض الاستفادة من المياه والتخلص من نسبة الملوحة الموجودة .

٤- ينبغي ان ينطوي اليات صنع القرار على اسس الحوكمة للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٥- قيام المؤسسات الحكومية بحملات اعلامية وتوعوية لترشيد الاستهلاك وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة.

٦-عقد اتفاقية ملزمة طويلة الأمد مع الدول المتشاطئة بما يضمن استمرار تدفق المياه صوب العراق.

المصادر

المصادر العربية:

ابن جعفر، أ. ا. ق. (١٩٧٩). *جواهر الألفاظ Jawaher Al-Alfath*. دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو النصر، م. م. (٢٠١٥). *الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة Good Governance the High-Quality Managing Institutions Art*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

إحصائيات شهرية Monthly statistics. (د.ت). https://www.psa.gov.qa/ar/-statistics1/Pages/LatestStats/09012023.aspx.

أرقام صادمة تخص أزمة المياه في العراق Shocking Figures Regarding the Water Crisis in Iraq. (د.ت). https://alforatnews.iq/news.

الأمم المتحدة، . (٢٠١١). حوكمة المياه الفعالة: قاطرة الأمن المائي Effective Water Governance: A Driver for Water Security. في *فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*.

الأنصاري، ن. (٢٠١٨). *مخاطر الأزمة المائية في العراق: الأسباب والحلول The Water Crisis Risks in Iraq: Causes and Solutions*. مركز الجزيرة للدراسات . https://studies.aljazeera.net.

بخيت، ح. ن. (٢٠١٢). *تلوث المياه في العراق ٢٠١٢ Water Pollution in Iraq 2012*.

البنك الدولي. (٢٠١٧). ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Beyond Water Scarcity: Water Security in The Middle East and North Africa. في *تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط*.

حسابات خاصة: الخزين المائي في العراق لا يكفي سوى ١٨% من الاستهلاك Special Accounts: The Water Storage in Iraq Is Only Sufficient For 18% of Consumption. (د.ت). https://ultrairaq.ultrasawt.com.

حسون، س. ع.، و الحيالي، ع. ع. (٢٠٢١). الحوكمة المائية خيار استراتيجي لتنمية الموارد المائية في محافظة ديالى Water Governance a Strategic Choice for the Water Resources Development in Diyala Governorate. *مجلة ديالى، ٨٩*.

حسين، ع. أ.، و مهدي، ج. م. (٢٠١٨). استخدامات مياه نهر الفرات بين الدول المتشاطئة وفقا للقانون الدولي The Euphrates River Waters Uses Among the Riparian

Countries in Accordance with International Law. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، *٧* (١).

الحسيني، ع. ش.، و الصندوق، م. ع. (د.ت). *مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة .The Water Problem in Iraq Causes and Proposed Solutions* https://shakirycharity.org.

حماد، ل. م.، و حسن، ع. (٢٠٢١). *المياه والعراق (دراسة بالتحديات والتنمية المستدامة) Water And Iraq (A Study of Challenges and Sustainable Development)*. دار أمجد للنشر والتوزيع.

خارطة العراق المائية Iraqi Water Map. (د.ت). https://read.opensooq.com.

دجلة والفرات يضمحلان وكلمة السر "دول المنبع" وتغير المناخ The Tigris and Euphrates Are Disappearing, And the Password Is "Upstream Countries" And Climate Change. (د.ت). https://www.skynewsarabia.com.

رمضان، ف. أ. (٢٠١٥). *البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (١٩٨١-٢٠٠٣) The Political Dimension of Good Governance in Malaysia and The Possibility of Palestinian Benefit (1981-2003)*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الأقصى.

السدود التركية على دجلة والفرات والأخطار المحدقة Turkish Dams on The Tigris and Euphrates and Imminent Dangers. (د.ت). http://www.chamob-server.org/?p=243.

السرحان، ح. أ. (د.ت). *الأمن المائي ... سياسة العراق العالقة في الماضي Water Security .... Iraq's Stuck Policy in The Past*. https://annabaa.org.

السعيد، خ. (٢٠١٢). *دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة "استبيان" The Direct Control Agencies Role in Applying the Corporate Governance Principles, A Case Study "Questionnaire"*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة قاصدي مرباح.

سلامة، غ. ع. (٢٠١٢). الحوكمة في ظلّ العولمة Governance In the Globalization Light. *لمؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة*.

سلمان، خ. ج. (٢٠١٧). تأثير سياسات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق The

Neighboring Countries' Policies Impact on The Water Resources Future in Iraq. *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، ٣٦.

سليمة، ح. (٢٠٢١). *حوكمة استغلال المياه كمدخل لتحقيق الأمن المائي في إطار التنمية المستدامة Water Use Governance as An Entry Point for Achieving Water Security Within the Framework of Sustainable Development*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

الشمري، ص. ر. (٢٠٠٨). الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي Governance a Working Guide for Financial and Institutional Reform. *مجلة السياسة الدولية*، ١٧.

الصوفي، ع. (٢٠١٧). *الأمن المستدام في دولة قطر Sustainable Security in The State of Qatar*. المجلة الدولية للبيئة والمياه.

الطائي، ك. ع. ا. ك. (٢٠٢٠). *أزمه المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتك) The Water Crisis and Its Impact on Iraqi Economic Security (A Study in Geopolitics)*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة كربلاء.

عبدالاله، آ. (٢٠٢١). اقتصاديات الأمن المائي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق The Water Security Economics and Achieving Sustainable Development in Iraq. *مجلة جامعة بابل*، ١ (٢٩).

العراق فقد ٧٠٪ من حصصه المائية بسبب سياسة دول الجوار Iraq Lost 70% of Its Water Shares Due to The Neighboring Countries Policy. (د.ت).
https://economy-news.net

العراق للتفاوض مع تركيا وإيران وسوريا Iraq to Negotiate with Turkey-Iran and Syria. (د.ت).
https://mdeast.news

العسكري، أ. هـ. ا. ب. ع. ا. (د.ت). *الفروق في اللغة Al-Frooq fi Al-lughah*. دار العلم والثقافة.

العطا، ع. ج. (٢٠١٨). *تلوث المياه في العراق وأثره على الصحة العامة Water Pollution in Iraq and Its Impact on Public Health*. مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

علي، أ. خ.، ونصر الله، ع. ي. (٢٠١٧). *تحديات الأمن المائي والخيارات المتاحة لتحقيقه Water Security Challenges and Options for Achieving It*، *رسالة ماجستير غير*

منشورة. جامعة البصرة.

علي، م. ح. إ. أ. (٢٠١٥). *حوكمة المياه في الإتحاد الأوروبي: البعد التشريعي والبعد المؤسسي ٢٠٠٤-٢٠١٢* *Water Governance in The European Union: Legislative and Institutional Dimensions 2004-2012*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الكايد، ز. ع. (٢٠٠٣). *الحكمانية قضايا وتطبيقات* *Governance Issues and Applications*. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محسن، ز.، وعبداللطيف، ح. (٢٠١٤). الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر Water Governance as An Approach to Integrated Water Management in Algeria. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، ٥.

مريم، ك.، و سهام، س. (٢٠١٥). آليات حوكمة المياه لتحقيق الأمن المائي في ظل التنمية المستدامة Water Governance Mechanisms to Achieve Water Security in Light of Sustainable Development. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، ٣.

المكصوصي، ر. ح. ع.، والبدري، أ. ح. ن. (٢٠١٨). *الأزمة المائية في العراق: الأسباب والمعالجات* *The Water Crisis in Iraq: Causes and Solutions*. مركز الجزيرة للدراسات.

هادي، ز.، و حياة بوكرش. (٢٠١٨). *سياسات الحكم الراشد وأثره في التنمية المحلية في الجزائر* *Good Governance Policies and Their Impact on Local Development in Algeria*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة زيان عاشور.

وزارة التخطيط العراقية. (د.ت). المجاميع الإحصائية لسنوات متفرقة Statical Groups for separated Years. في *الجهاز المركزي للإحصاء*.

وزارة الموارد المائية. (٢٠٢٠). *بيانات غير منشورة* *Unpublished data*.

المصادر الأجنبية:

Recommendations About Corporate Governance In Latin American, Strengthening Latin American Corporate Governance: The Role of Institutional Investors, Organization For Economic Cooperation And Development. (2011).

United Nation Development Programmer. (1997). *Reconceptualising governance*. Bureau for policy and support.

Yao, Y. (2009). Historical Dynamics of the Development of the Corporate Governance in Japan. *Journal of Politics and Law*, *3*(4).